UNITED NATIONS NATIONS UNIES

بيان مكتب لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣

المكتب يجدد الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة

يكرر المكتب نداءه من أجل التوصل إلى هدنة إنسانية فورية دائمة ومستدامة في قطاع غزة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية، على النحو الذي دعا إليه بيانه الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ساحقة في الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول، أدى القصف الإسرائيلي المتواصل والمكثف للمناطق المكتظة بالسكان في قطاع غزة، وغزوها البري الأخير لشمال غزة، إلى مقتل ما يقرب من ٩٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة حوالي ٢٢٠٠٠ آخرين، وفقدان ٢٠٠٠ آخرين على الأرجح تحت الأنقاض. تشكل هذه الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي ويجب أن تتوقف فوراً. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل لالتزاماتها، بما في ذلك السماح وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية الفورية ودون عوائق للمدنيين الفلسطينيين في غزة، بما فيها الغذاء والماء والوقود والكهرباء والإمدادات الطبية.

ويطالب المكتب مرة أخرى بالاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ووقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين والأهداف المحمية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة ومرافق الأمم المتحدة – كما قُتل حوالي ٧٠ من موظفي الأونروا خلال التفجيرات. وبناء على القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة، يدعو المكتب أيضا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدنيين المحتجزين الذين يوجدون رهن الاحتجاز بصورة غير قانونية.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف متفرجا بينما تستمر هذه النكبة المروعة في إلحاق الضرر بالشعب الفلسطيني. ويدين المكتب الدعوات المستمرة في إسرائيل للتحريض ضد الفلسطينيين وتجريدهم من إنسانيتهم، وكذلك الدعوات الاستفزازية التي تدعو إلى ترحيلهم القسري من أرض أجدادهم وإلى "تدمير" قطاع غزة. ويشدد المكتب على ضرورة جمع الأدلة من قبل الآليات الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، لضمان المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة.

ويشعر المكتب بالقلق البالغ إزاء تصاعد التوترات وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كما وزّع مسؤولون حكوميون إسرائيليون أسلحة هجومية بشكل علني على المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين الذين كثفوا هجماتهم وهجّروا قسراً قرى فلسطينية بأكملها في تلال جنوب الخليل، بدعم من جيش الاحتلال الإسرائيلي. يحذر المكتب من أن مثل هذه الأعمال ستزيد من زعزعة الاستقرار في الضفة الغربية وسوف تؤدي إلى المزيد من العنف.

لن تؤدي القوة إلى إنهاء التطلعات الوطنية الفلسطينية المشروعة. فقط تحقيق حقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والعودة، و عملية سلام ذات مصداقية ستؤدي إلى تنفيذ حل الدولتين. و يعكس هذا الإجماع الساحق للمجتمع الدولي، من خلال معايير معروفة جيدا: دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمان، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. إن هذه الصيغة، المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

****

تابعوا لجنة حقوق الفلسطينيين:

https://www.un.org/unispal